CJSP
ISSN-2536-0027

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية

مجلة علمية محكمة تصدر
عن مركز كامبريدج للبحوث
والمؤتمرات في مملكة البحرين

العدد ـ ٣٤ ـ حزيران ـ ٢٠٢٤

CAMBRIDGE
RESEARCH AND CONFERENCES CENTER

صدر العدد بالتعاون مع
جامعة المشرق
العراق بغداد .طريق المطار الدولي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

تداعيات ازمة المياه على مستقبل العلاقات الثنائية العراقية التركية بعد عام ٢٠٠٣

م.م محمد سيف رمضان
كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين
Mohammed.saif@narainuniv.edu.iq

الملخص:
ان العلاقات الدولية تنشا بين الدول على اساس المصالح والمنافع والاهداف الوطنية ، ويمكن بيان ذلك من خلال العلاقة بين العراق - تركيا ، اذ ان هذه العلاقة تختلها العديد من الاحداث والتطورات سواء الايجابية او السلبية منها على مر المراحل الزمنية السابقة، ومن تلك التطورات بروز ازمه المياه التي انعكست على العلاقات الثنائية ، والتي ادت الى ان التشنج في الخطاب السياسي ومحاولة ايجاد حل لملف المياه بين البلدين ، اذ ان ملف المياه اخذ مجال كبيرا من تلك العلاقات نتج عنها الكثير من التوترات بسب السياسات والمشاريع المائية التي قامت بها تركيا على نهري الفرات ودجلة، الامر الذى ادى الى الحاق خسائر كبيره للعراق في جميع القطاعات.

Abstract:
International relations arise between countries on the basis of national interests, benefits and goals, and this can be explained through the relationship between Iraq - Turkey, as this relationship is disturbed by many events and developments, whether positive or negative, over the previous stages of time, and among those developments is the emergence of the water crisis that was reflected in bilateral relations, which led to the tension in the political discourse and an attempt to find a solution to the water file between the two countries, As the water file took a large area of these relations, resulting in a lot of tensions Due to the water policies and projects carried out by Turkey on the Euphrates and Tigris rivers, which led to significant losses to Iraq in all sectors.

المقدمة :
تعد المياه مورد حيوي ذات اهمية كبيره في حياه الشعوب فهو شريان الحياة ، لذلك فان الادراك المبكر لأهمية المياه يؤثر بشكل مباشرة على طبيعة العلاقة بين الدولتين ،فالعراق يواجه تحديات كبيره بسب ازمة المياه، فبالنظر الى تصور المخاطر العالمية المستقبلية نجد ان المعطيات تشير الى الاعتقاد بان الحروب القادمة ستكون حروبا مائية بالدرجة الاولى ، فاذا كان القرن العشرين هو قرن النفط فان القرن الحادي والعشرين هو قرن المياه ، لاسيما ان العراق هو بلد زراعي اذا اطلق عليه (بارض السواد) ، اذ ان دجلة والفرات تعد انهار دولية وفقا لإحكام القانون الدولي ، وهذان النهران يمران في اقاليم دول مختلفة وفي هذه الحالة فان كل دولة تباشر سيادتها على ما يمر في اقليمها من انهار وتقف وراء هذه الازمة دول المنبع

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

تركيا اذ سعت الى بناء السدود والخزانات بغية الضغط على العراق ، ، الامر الذي يهدد مستقبل العلاقات بين البلدين .

اهمية البحث:

ان اهمية الدراسة تأتي من كونها تدرس العلاقة بين دولتين متجاورتين تربطهم عوامل مشتركة عديده على كافة المستويات ، فالمياه كمورد اقتصادي لا يمكن الاستغناء عنها ، فهو احد مرتكزات التنمية الزراعية وتقليل الفجوة الغذائية ، ونظرا لما تشكله السياسة المائية التركية من عوامل تحد الموارد المائية وتؤثر على نوعيه وكمية المورد السنوي لنهري دجلة والفرات، فالوارد الذي اخذ يسوء نتيجة لارتفاع نسبة الاملاح وعمليات الخزن التي تقوم بها تركيا من خلال مشاريعها المستمرة ،فتركيا تحاول استخدام المياه كورقة ضغط سياسية تستخدمها ضد العراق لتحقيق اهداف سياسية تخدم مصالحها، لهذا فان البحث يحاول الوقوف على حقيقة المخاطر والمشكلات الناجمة عن السياسة المائية التركية اتجاه العراق ، وكذلك معرفة ما تكون عليه العلاقة مستقبلا .

مشكلة البحث:

ان المياه كانت وما تزال عامل توتر في علاقتهما ، وذلك لان تركيا حقوق تتجاهل حقوق العراق من خلال قيامها بالعديد من مشاريع الخزن والسدود الضخمة على نهر دجلة والفرات مستغلة وقوع منابع هذين النهرين داخل اراضيها، الامر الذي اصبح يهدد واقع ومستقبل الزراعة والانسانية في العراق، خصوصا بعد انخفاض وارد المياه الداخلة الى العراق الى النصف.

اشكالية البحث:

تنطلق اشكالية البحث من ما مدى تأثير المسالة المائية على العلاقات التركية العراقية. وفي ضوء ذلك يمكن طرح الاسئلة الاتية:

١- كيف تؤثر مشكلة المياه على العلاقات العراقية –التركية؟

٢- ما هي الافاق المستقبلية للعلاقات العراقية-التركية؟

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها (ان احد الازمات المقبلة في العراق ستكون بسب نقص المياه نتيجة لقيام تركيا ببناء العديد من السدود التي ستؤدي الى تخفيض كمية ونوعية الوارد من المياه ، مما سيكون له اثر واضح على قله المساحات الزراعية وعلى تحقيق الامن الغذائي.

هدف البحث:

يهدف البحث الى الكشف عن الاثار الحالية والمستقبلية لمشكلة المياه بين العراق وتركيا وكيفية المواجهة.

هيكلية البحث:

المطلب الاول: السياسية المائية التركية واثرها على الواقع العراقي.

المطلب الثاني: مؤشرات الاحتياجات المائية في العراق.

المطلب الثالث: مستقبل العلاقات المائية بين العراق وتركيا.

الخاتمة والاستنتاجات

المطلب الاول: السياسية المائية التركية واثرها على الواقع العراقي.

يعد ملف المياه تاريخيا من اهم الملفات العالقة بين العراق وتركيا ، واحد اهم اسباب عدم الاستقرار والتوتر بين البلدين خصوصا بعد عام (٢٠٠٣)، فالمسالة المائية اصبحت ذات اهمية كبيره لدى دول منطقة الشرق الاوسط ، وبالذات بعد ان اصبح الامن المائي يوازي الامن العسكري باعتباره يتعلق بالأمن القومي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

للمنطقة، ولاسيما الدول الثلاثة المشتركة في نهري دجلة والفرات وهي كل من تركيا والعراق وسوريا[١].وان قيام تركيا بأنشاء العديد من السدود على النهرين قد تسبب بنقص كبير بكميات المياه الواصلة للعراق ، الامر الذي ادى الى التأثير على الواقع الزراعي العراقي، ويعد مشروع جنوب شرق الاناضول الذي ترجع بداياته الى الثمانينات من القرن الماضي احد اهم المشاريع المائية التركية الذي ترك تداعيات على واقع العلاقة بين البلدين بعد عام (٢٠٠٣)، اذ ان هذا المشروع يبين ان تركيا تتجاوز التطوير والتنمية اي بدافع تحقيق مجموعه من الاهداف[٢].

١- اقامه العديد من القنوات والسدود من اجل التحكم في مياه نهري دجلة والفرات والسيطرة على كميات المياه الواصلة الى الجزء الاسفل من النهرين (سوريا والعراق).

٢-الوصول الى وضع جغرافي جديد لا يتلاءم مع النزعات الانفصالية في الاراضي التركية وذلك لان المشروع يتضمن انشاء مشاريع فرعية هي (٢٢)سدا و(١٩) محطة توليد الطاقة الكهربائية.

٣-ايجاد فاصل طبيعي بين المناطق التي يسكنها الاكراد والقواعد الخلفية لعناصر حزب العمال الكردستاني المتواجدين بشكل اكثر في الجانب الاخر من حدود تركيا الفاصلة مع العراق وسوريا عبر نقل الاكراد برضاهم او عنوة بعيدا عن الحدود.

٤-المشروع التركي سيعمل على نقص المياه وتردي نوعيتها في العراق ، مما ينتج عنه نقص في الانتاج الزراعي والحيواني والبحث عن اسواق خارجية لاستيراد الغذاء من الدول التي تتمتع بوفره مائية.

٥-يؤدي انجاز بناء السدود والمشاريع التركية على نهري دجلة والفرات الى بروز واقع زراعي جديد اي خلق قرى ومدن ونشاط سكاني كثيف قرب الحدود العراقية، مما يسبب مشكلات امنية بين البلدين.

وبحسب بعض الاحصائيات والدراسات تبين ان نسبه الاجهاد المائي في العراق وصلت الى (٣.٧) من قيمة (٥) حسب نسبه مؤشر الاجهاد المائي العالمي ، وعليه فان العراق يدرج ضمن قائمة الدول المصنفة بان لديها خطورة عالية فيما يتعلق بالندرة المائية على مستوى جميع المجالات ، وهناك توقعات بان العراق في عام (٢٠٤٠)سيكون بلا انهار بعد جفاف كل من نهري دجلة والفرات بشكل تام وهناك عده اسباب تقف وراء هذا الوضع المائي المتدهور ، منها عوامل التغير المناخي ، وكثره السدود التي نفذتها تركيا على نهري دجلة والفرات الامر الذي سينعكس سلبا على واردات العراق من المياه[٣]. ففي عام (٢٠٠٧) عقد اجتماع وزاري ضم العراق وتركيا وسوريا في مدينة انطاليا التركية لمناقشة استثمار مياه نهري دجلة والفرات لصالح بلدان المنطقة ، كما عقدت اللجان الفنية للبلدان الثلاث عده اجتماعات في العام نفسه بخصوص الموارد المائية المشتركة، وتم الاتفاق على تبادل المعلومات المائية ، وتعهد الجانب التركي بعدم الحاق الضرر بالعراق وسوريا من جراء انشاء سد (اليسو) على نهري دجله وبما يؤمن اطلاق كميات كافية من المياه لا تقل عن المياه المتدفقة قبل انشاء السد، وفي عام (٢٠٠٨) عقد في دمشق اجتماعا لوزراء الري في العراق وتركيا وسوريا من اجل مناقشة تثبيت الحصص المائية بينهم وتم الاتفاق على تشكيل لجنة ثلاثية للعمل من اجل الوصول الى اتفاق نهائي بهذا الشأن[٤].

ففي كانون الاول عام (٢٠١٤) وقع العراق وتركيا مذكره تفاهم في مجال المياه ، اذ تألفت هذه لجنه من (١٢) مادة اهمها تأكيد التعاون في مجال اداره الموارد المائية لنهري دجلة والفرات وتحديد الحصص المائية لكل دولة[٥]، كما اجرى وزير الموارد المائية العراقية الاسبق حسن الجنابي في كانون الثاني عام (٢٠١٨) مباحثات مع وزير الغابات والمياه التركي آنذاك وتركزت حول زيادة كميات المياه الواردة الى العراق اثناء تنفيذ خطة ملء سد (اليسو) بمعدل (٩٠) مليار م٣ في الثانية ، كما قامت الشركات التركية بكري نهر دجلة ضمن محافظة بغداد، وفي شهر ايار من نفس العام نفسه عقدت اجتماعات الدورة (١٨)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

للجنه الاقتصادية العراقية-التركية المشتركة اتفق خلالها الطرفان على اهمية النظر في حصة العراق من المياه وضرورة مواصلة اللقاءات والاجتماعات بين البلدين[٦]. ورغم عقد البلدين العديد من جولات المفاوضات بشان المياه ، الا ان تركيا لم تتخلى عن تنفيذ مشروعها الابرز في جنوب شرق الاناضول دون مراعاة مصالح جيرانها الاخرين، وهذا يعتبر مخالف للاتفاقيات الثنائية وقواعد القانون الدولي التي تحدد عدد من الضوابط بشان الانتفاع المنصف والمعقول من مياه النهر الدولي من الدول التي تستخدم مياهه. وعليه فان العراق وتركيا لم يتوصلوا طيلة هذه المدة الى معاهدة صريحة لتقاسم مياه النهرين وذلك لعده اسباب ابرزها:

١- عدم وجود قانون دولي يحدد توزيع وادارته الموارد المائية المشتركة .
٢- عدم وجود تنسيق بين العراق وسوريا بشان مياه نهري دجلة والفرات .
٣- الحروب الاقليمية التي خاضها العراق اجبرته على قيام علاقات طيبة مع تركيا ، دون ان يكون هناك رد فاعل ضد سياسية تركيا المائية[٧].

ولأهمية موضوع المياه في علاقات البلدين فقد عينت الحكومة التركية (فيصل ايروغلو) مبعوثا للمياه في العراق ، اذ انه بادر الى عقد اجتماع مع المسؤولين العراقيين من تموز عام (٢٠١٩) في بغداد، لأعداد خارطة طريق لحل مشكلة المياه، وتم طرح انشاء مركز بحثي للمياه في البلدين لتبادل المعلومات كونها تمثل الركيزة الاساسية لأي تعاون في مجال المياه العابرة للحدود، ورغم هذه اللقاءات والاجتماعات الرسمية بين البلدين ، ووعود تركيا بعدم الاضرار بحصص العراق المائية فانه لا تزال مشكلة المياه عالقة بين العراق وتركيا[٨].

وحسب تقارير مؤسسة جاتام هاوس (Chatham House) وهي واحده من اهم مراكز البحوث والاستشارات في العالم ، فان العراق كان لديه وضع مائي جيد لغاية عام (١٩٧٠)،الا انه فقد العراق تقريبا (٤٠%) من مياهه بسب سياسة تركيا المائية تجاهه، وكانت تصريفات مياه نهر الفرات الداخلة للعراق من سوريا وتركيا في عام (١٩٣٣) تصل الى ٣٠ مليار م٣، في حين انخفضت الى ٩.٥ مليارم٣ في عام (٢٠٢١)، بينما تصريفات نهر دجلة كانت تصل الى ٢٥.٥ مليار م٣، وانخفضت الى ٩.٧ مليار م٣ في عام (٢٠٢١) [٩].وفي تقرير صدر مؤخرا عن المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة، بين ان منسوب المياه في نهري دجلة والفرات تراجع بمعدل غير مسبوق مما ادى الى نزوح قسري لتجمعات سكانية عراقية بالكامل ، كما تسبب نقص المياه وتلوثها في اصابة العديد من العراقيين بالأمراض، وتراجع الانتاج الزراعي في العراق خلال الاعوام الماضية ،الامر الذي دفعهم الى الخروج في مظاهرات عنيفة جنوب العراق في صيف عام (٢٠١٨)، وعليه فقد ابلغت الحكومة العراقية الجانب التركي بخطورة خططها المائية الا انها ردت فقط بالكثير من الاعذار[١٠]، اضافة الى ذلك فقد العراق حوالي (٤٠%) من أراضيه الاكثر خصوبة والتي كانت تسد الحاجة المحلية من المحاصيل الموسمية ،فيما بات نحو(١٢) مليون عراقي مهددون بالبطالة كونهم يعتمدون على اقتصاد الزراعة [١١].

ان انخفاض وتدهور وصول المياه في العراق ، اصبح له تداعيات على المجتمع العراقي ففي عام (٢٠١٩) بينت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ان نقص المياه الشرب في بعض مناطق الوسط والجنوب قد اجبر (٢١,٣١٤) عراقيا على الهجرة، فضلا عن ذلك فقد حذر الرئيس العراقي الاسبق برهم صالح ان العراق في عام (٢٠٣٥) قد يواجه عجز سنوي في المياه يصل تقريبا الى (١٠,٨) مليار م٣، مع تهديد (٥٤%) من الاراضي الصالحة للزراعة في العراق نتيجة ارتفاع نسبة الملوحة فيها ،وعليه فان القطاع الزراعي في العراق سيأثر بشدة في المستقبل بسب انخفاض منسوب المياه، وبرغم من ان الزراعة تمثل اقل من (٥%)

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

من الناتج المحلي الاجمالي الا انها توظف تقريبا ثلث العراقيين الذين يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون بشكل اساس على الزراعة [١٢].وبحسب تقدير بعض خبراء المياه فان احتياج المائي للعراق سيكون بواقع (٧٥) مليار م٣ في بداية الالفية الثالثة ، ومن الممكن ان يرتفع الطلب على المياه الى (١٠٠) مليار م٣ سنويا في عام ٢٠٢٥، في حين ان كمية المياه المتاحة في العراق لا يلبي الاحتياج الفعلي للقطاعات الزراعية والصناعية والمنزلية والتي تزايد بشكل مستمر كما هو موضح في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١) بين حجم الطلب الحالي والمستقبلي للمياه في العراق (مليار م٣/سن٢٠٠٠-٢٠٣٠)

السنة	الزراعي	الصناعي	المنزلي	الطلب الكلي
٢٠٠٠	٤٥,٠٠٠	٠,٥	١,٨٣	٤٧,٠٣٣
٢٠١٠	٤٠,١٠٩	١,٥	٢,٧	٤٤,٠٣٠٩
٢٠١٥	٤٣,٣٠٠	٢	٢,٨	٤٨,٠٠١
٢٠٢٠	٤٦,١٣١	٣,٢	٣,٣	٥٢,٠٦٣١
٢٠٢٥	٤٩,٠٠٠	٤,٠٠	٤,٠٠	٥٧,٠٠٢
٢٠٣٠	٥٢,٩١٠	٥,٣	٧,٢٨	٦٥,٠٤٩

- حميد نعمة الصالحي ، الامن المائي في العراق، مركز رواق بغداد، ٢٠٢٢/٧/٥، متاح على الرابط:

https://rewaqbaghdad.Org/home/ViewArticlesNews/٧٧

وتشير بعض الدراسات ان خسارة كل مليار م٣ من مياه نهر الفرات في العراق تؤدي الى فقدان (٢٧) الف دونم من الاراضي الصالحة للزراعة [١٣]، وقد اكد وزير الموارد المائية العراقي السابق مهدي رشيد الحمداني في عام (٢٠٢١) ان العراق يعاني من شحة مائية خطيره اذ انخفضت التصريفات المائية الداخلة من تركيا عن طريق نهري دجلة والفرات بواقع (٥٠%) وان الروافد والانهار مثل سدة دربندخان في شمال العراق وصلت نسبه المياه فيها الى الصفر تقريبا ، كما ان نسبه المياه قد انخفضت الى (٧٠%) في نهر الزاب في مدينة كركوك[١٤].

وقد حذر تقرير اصدرته جمعية المياه الاوروبية، بان العراق يمكن ان يخسر تماما مياه نهري دجلة والفرات بحلول عام (٢٠٤٠) نتيجة لبناء السدود والجفاف الشديد في السنوات المنصرمة ، كما حذر التقرير من تحول العراق الى صحراء متصلة بصحراء شبة الجزيرة العربية، وان تركيا رفضت جميع المطالبات العراقية بعقد اتفاقيات منفردة وعرضت جدولة مياه النهرين في حساب الحصص كما فعلت مع سوريا عام (٢٠١١)، لذا فان تركيا تعمل على توظيف ملف المياه لتكون وسيلة ضغط سياسية على الشرق الاوسط من خلال اقامة عدد كبير من السدود لتطبيق استراتيجيتها الاقليمية واجبار العراق للحصول على امتيازات وعقود للشركات التركية، اما الجانب العراقي فقد كان موقفه ضعيف في التعامل مع تركيا في هذا الملف وفي ظل استمرار الانقسامات الداخلية[١٥]. يبدو ان تركيا لديها العديد من الاسباب السياسية التي تجعلها متمسكة بالمشاريع الاروائية المائية فهي تخوض صراع مع حزب العمال الكردستاني في جنوب تركيا، كذلك لدى تركيا روئ مستقبلية في علاقتها مع العراق في ضوء تصاعد الاهمية السياسية للأكراد في العراق وامتداد تأثيرات هذا المد على خارطة العراق الجغرافية والسياسية ومن ثم هذه المتغيرات السياسية الجديدة الامر الذي جعل تركيا تتمسك بقوة بورقة المياه باعتبارها اداه ضغط على اي تطورات في الجغرافية والسيادة في العراق[١٦]، وبالذات بعد استفتاء عام (٢٠١٧/١١/٢٥) الذي قامت به السلطة في اقليم كردستان من اجل استقلال المحافظات الشمالية العراقية[١٧].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

وكان للعامل الدولي دور كبير في تشدد الموقف التركي تجاه قضايا المياه العالقة مع العراق اذ حصلت تركيا على مساندة ودعم دولي بهدف تعزيز مكانتها في منطقة الشرق الاوسط ، وجاء ذلك الدعم من خلال تشجيع الاطراف الفاعلة في البيئة الاقليمية والدولية لمشاريع تركيا المائية(GAP)، اذ صرح الرئيس الامريكي الاسبق ريتشاد نيكسون(علينا ان نشجع تركيا لاستغلال مميزاتها التاريخية والحضارية لكي تلعب دورا اساسيا واقتصاديا اكبر في الشرق الاوسط، واذا امكن حل مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي فان مشكلة المياه سوف تكون اهم مشكلة في المنطقة)[١٨]. كذلك يمكن الاستدلال على التأييد من الدعم المالي الكبير الذي قدم لمشروع الكاب من قبل بلدان فاعلة في السياسية الدولية مثل الولايات المتحدة الامريكية وكندا واليابان وفرنسا والمانيا والكثير من المؤسسات الدولية ومنها الخليجية وبلغ حجم هذه المساهمات المالية (٢٥٠٠) مليون دولار امريكي و(١٤٨٣) مليون مارك الماني و(٢٠.١٤٤) مليون فرنيك فرنسي و(١٥٧) الف ين ياباني. فضلا عن ذلك فان تركيا تحاول من خلال سياستها المائية نشر مبدا حديث في العلاقات الدولية وهو مبدا بيع المياه لدول المنطقة ، باعتبار ان تصدير المياه يعد تجاره رائجة بين مختلف دول العالم[١٩].

يمكن القول ان مشكلة المياه بين العراق وتركيا ستظل بعيده عن الحل الذي يرضي الاطراف وذلك لاختلاف منطلقات الرؤى لهذه المشكلة وسبل حلها، ولا شك انها ستزداد في ظل اصرار الجانب التركي على رفض مبدا القسمة العادلة للمياه وسعيها لإنجاز مشاريعها. وان السنوات اللاحقة يمكن ان تشهد ازدياد قيمة اهمية المياه عبر مقايضة برميل نفط مقابل برميل ماء، لهذا تحاول تركيا خزن اكبر كميات ممكنة من المياه ، لغرض تعزيز دورها الاقليمي ودعم صورتها كعنصر توازن واستقرار في المنطقة[٢٠].

المطلب الثاني: مؤشرات الاحتياجات المائية في العراق.

ان بعض المؤشرات المائية في العراق تعطي رؤية حقيقية واضحة لتحرك السياسة العراقية الخارجية اتجاه قضية العجز المائي سواء الحالي او المستقبلي والتي بينت ضعف قدرة العراق على ادارة الموارد المائية المشتركة مع دول الجوار، ينظر الى الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) الاحتياجات الحالية والمستقبلية للموارد المائية في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٣٠).

السنة	تقديرات السكان/مليون نسمة	الايراد المائي/مليار م٣ سنويا	تصيب الفرد/م٣ سنة	الاحتياجات المائية/مليار م٣ سنويا	مؤشر العجز المائي/مليار م٣	مؤشر الاستدامة البيئية(اجهاد الماء)- %
٢٠١٠	٣٢،٤	٥٠،١	١٥٤٦	٤٢،٨	٧،٣+	٨٥،٤
٢٠١١	٣٣،٣	٤٧،٥	١٤٢٦	٤٤،١	٣،٤+	٩٢،٨
٢٠١٢	٣٤،٢	٤٩،١	١٤٣٥	٤٨،٢	٠،٩+	٩٨،١
٢٠١٣	٣٥،١	٥٦،١	١٥٩٨	٤٥،٨	١٠،٣+	٨١،٦
٢٠١٤	٣٦	٣٧،٢	١٠٣٣	٤٣،٣	٦،١-	١١٦،٣
٢٠١٥	٣٥،٢	٣٥،٣	١٠٠٢	٣٧،١	١،٨-	١٠٥
٢٠١٦	٣٦،١	٥٤،٧	١٥١٥	٤١،١	١٣،٦+	٧٥،١
٢٠١٧	٣٧،١	٤٠،٦	١٠٩٤	٤٣،٨	٣،٢-	١٠٧،٨
٢٠١٨	٣٨،١	٣٣،٢	٨٧١	٣٥،٧	٢،٥-	١٠٧،٥
٢٠١٩	٣٩،١	٩٣،٥	٢٣٩١	٥٩،١	٣٤،٤+	٦٣،٢
٢٠٢٥	٤٥،٥	٥١،٢	١١٢٥	٥٧،٨	٦،٦-	١١٢،٨
٢٠٣٠	٥١،٢	٤٦،٥	٩٠٨	٦٤،٣	١٧،٨-	١٣٨،٢

المصدر بالاعتماد على :

١-جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، قسم الاحصاءات البيئية، الاحصاءات البيئية للعراق كمية ونوعية المياه للسنوات ٢٠١٨ و ٢٠١٩ و٢٠٢٠، ص١٦-١٧-١٩.٢-جامعة الدول العربية واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،٢٠١٤، ملحق٣/٣،ص٣٥٧.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

٢-ثائر محمود رشيد ،علا علاء حسين، استخدام الموارد المائية في ظل تحديات الامن المائي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،جامعة بغداد ،المجلد ٢٤،العدد١٠٣، ٢٠١٨،ص٢٧٨.
٣-منذر خدام، الامن المائي العربي، الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، بيروت ، الطبعة الاولى ،٢٠٠١،ص٢١٦.

اذ يتضح من الجدول اعلاه ان هناك انخفاض في الايراد المائي السنوي وزيادة في عدد سكان ، الامر الذي يودي الى انخفاض نصيب الفرد من الموارد المائية من (١٥٤٢)م٣ في عام (٢٠١٠) الى (٨٧١) م٣ في عام (٢٠١٨) مما يعني ان العراق دخل ضمن قائمة دول ذات الندرة المائية التي يحصل فيها الفرد على اقل من (١٠٠٠) م٣ من المياه في السنة، اما بالنسبة للرؤية المستقبلية لاحتياجات العراق فهي ليست افضل حالا مما تقدم اذ يصل نصيب الفرد الى (٩٠٨) م٣ في عام (٢٠٣٠) والسبب في ذلك في تراجع الايراد المائي وزيادة عدد سكان. اما ما يخص مؤشر العجز المائي تبين ان العراق يعاني من عجزا مائي يصل الى (٦,٦) مليار م٣ عام (٢٠٢٥) و (١٧,٨) مليارم٣ في عام (٢٠٣٠)، اما مؤشر الاجهاد المائي فانه يبين امكانات الدولة وقدرتها على مواجهة الاحتياجات المائية، وعليه فقد بلغت قيمة مؤشر الاجهاد المائي (٨٥%) عام (٢٠١٠) مما يعني ان العراق يستهلك (٨٥%) من مجمل الايراد المائي السنوي ، والامر الجدير بالذكر ان الخطورة تكمن في ازدياد نسبه هذا المؤشر الى تصل الى اكثر من (١٠٠%) لاسيما بعد عام (٢٠١٤) اذ تبلغ قيمة المؤشر فيه (١١٦,٣%) مما يعني ضعف قدره الدولة في سد الاحتياجات المائية سواء الحالية او المستقبلية ، اذ سيصل المؤشر المائي في عام (٢٠٢٥) الى (١١٢,٨%) و (١٣٨,٢%) في عام (٢٠٣٠) مما يعني ان العراق عليه ان يوفر(١٢,٨%)عام (٢٠٢٥) و (٣٨,٢%) عام (٢٠٣٠)من احتياجاته المائية من مصادر اخرى[٢١].

وعليه فان العراق يعاني من عجزا مائي مستقبليا يهدد الامن الغذائي لاسيما ان الاستخدامات الزراعية تأتي في المقدمة اذ تصل نسبه المياه المخصصة لغرض الزراعية الى (٨٦%)، وتأتي بعدها الاستخدامات المنزلية (٣%) والصناعية (٥%) والبيئية (٦%)، ولهذا تتجلى اهداف السياسة المائية في العراق بتوفير المياه لنحو (٦) مليون دونم للأراضي الزراعية الروائية من مجمل الاراضي الصالحة للزراعة والتي تقدر بنحو (١٥,٦) مليون دونم[٢٢].وبهذا يتضح ان النشاط الزراعي يعد الركن الاساسي لتحقيق الامن الغذائي والركن الارتكازية للأمن المائي ومن البديهي ان تتولد ضغوطا جيوبولتيكية على العراق، ولا يقف الامر عند العجز المائي بل تتعداه الى مشكلة لا تقل خطورة عما تقدم وهي تغير الخصائص الفيزيائية والكيميائية للمياه الواردة العراق بسب السدود المقامة على نهرين دجلة والفرات وارتفاع نسبه الملوحة مما يلحق الضرر بالأراضي الزراعية والثروة السمكية والحياة البيئية في الاهوار. اذ تصل نسبه الملوحة في نهر الفرات قبل ملء سد اتاتورك وسد الطبقة الى (٥٢٥) ملغم/لتر في عام (١٩٥٥) وهذا ينطبق على محطة الناصرية جنوب مدينة الناصرية ، ومن ثم بدأت ترتفع نسبه الموارد الصلبة الذائبة في النهر الى (١٠٨٠) ملغم/لتر عام (١٩٧٩) ومن ثم الى (٢٠٠٠) ملغم/ لتر عام (٢٠٠٢) والى (٢٨٥٧)ملغم/لتر عام ٢٠١٨[٢٣].

وهنا ينبغي مقارنة الايراد المائي والاحتياجات المستقبلية للعراق مع تركيا اذ تبين ان الايراد المائي المتوقع في تركيا يبلغ (٩١,٥) مليار م٣ عام (٢٠٢٥) اما بالنسبة للاحتياجات المائية للاستخدام الزراعي والصناعي والمنزلي فانه يشكل (٨٣) مليارم٣ اي بفائض مائي يقدر ب (٨,٥) مليار م٣. وعند مقارنة مؤشر اجهاد الماء يتضح ان قيمة المؤشر المائي في تركيا يصل الى (٩٠,٧%) عام (٢٠٢٥)، في حين يصل مؤشر الاجهاد المائي في العراق الى(١١٢,٨%) في عام (٢٠٢٥)[٢٤].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

المطلب الثالث: مستقبل العلاقات المائية بين العراق وتركيا.

تعد المياه احد اهم الازمات التي تؤثر على طبيعة العلاقة بين تركيا والعراق وقد اتضح ذلك في تنامي حالة عدم الثقة المتبادلة بين العراق وتركيا بعد عام (٢٠٠٣) نتيجة الاتجاهات المقلقة التي تسير عليها تركيا اتجاه العراق والتي جعلت من الفائض المائي المتوفر لديها يصبح موضوع اشكال بينها وبين العراق، فتركيا ارادت التركيز على مقولة التعاون الاقليمي في توزيع كميات المياه وذلك من اجل اسقاط الحقوق التاريخية للعراق بهذه المياه وتعزيز السيادة التركية على هذه الثروة المشتركة والانفراد الكلي باستثمارها، وعليه فان تركيا تظهر سياسة الامر الواقع على مجرى نهري دجلة والفرات واصرارها على رفض قسمة المياه بدون سند قانوني ، الامر الذي يعرض علاقة البلدين للتوتر واخذ هذا الامر يتصاعد الى التلويح باستخدام المياه كسلاح. ومن المتوقع ان يتفاقم هذا النزاع حول تقسيم المياه بين العراق وتركيا الى مستويات قد تصل الى مرحلة الصدام والمواجهة على جميع الأصعدة سواء السياسية او الاقتصادي وربما العسكرية في حال ما اذا استمرت تركيا بتنفيذ مشاريعها الحالية، فضلا عن المستقبلية للسيطرة على مياه نهري دجلة والفرات في اراضيها وبشكل احادي دون التنسيق مع الجانب العراقي في الامور الفنية وما يخص الاثار التي قد تصيب العراق وتهدد امنه الغذائي والقومي بشكل مباشر نتيجة هذه المشاريع مع استمرار الموقف التركي الرافض لكل الاتفاقيات الثنائية بين البلدين. وعليه يمكن القول ان العلاقة بين العراق وتركيا سوف تتعقد وتتدهور وذلك بسب تزايد حاجات العراق من الموارد المائية لاسيما في ظل استمرار تركيا في سياستيها المائية التقشفية وبالتالي تحدد من كميات المياه الواردة الى العراق اذ انها لا تسد ادنى الاحتياجات المحلية التي يحتاجها العراق للري او الشرب او الصناعة والتي تهدف من خلال هذه السياسية الى بيع ومقارنة الماء بالنفط، فضلا عن ذلك فان بقاء مشكلة المياه يعد عامل اضافي لقوة تركيا في فرض سياستها على العراق، واجباره على عدم التدخل اذ ما حاولت تركيا حماية مصالحها في حال تعرضت للتهديد [٢٥].

فقد شهدت العلاقات العراقية التركية تقلبات عديده نتيجة للمشاريع المائية التي عمدت تركيا على اقامتها على نهري دجلة والفرات ، مما زاد من حالة التأزم في ملف الموارد المائية بين العراق وتركيا، الامر الذي ادى الى حدوث انخفاض كميات المياه الداخلة الى العراق وتأثير ذلك سلبيا على القطاع الزراعي سواء ما يخص الري او السقي ،وهو ما يعني زيادة حجم مساحة التصحر والملوحة في مناطق عديده وبالتالي انعكاس هذا الواقع الى انخفاض كبير في الانتاج، والاضطرار الى استيراد اكثر احتياجات العراق الزراعية من الخارج ولاشك ان هذا الوضع ينتج عنه مخاطر حقيقية تؤثر على الواقع الزراعي والمعيشي، الامر الذي يستدعي قيام اتفاق عادل مع الجانب التركي يؤمن حصة مناسبة للعراق من مياه نهري دجلة والفرات ويجنبه مواجهة مواقف مماثلة في المستقبل.

ان التنبؤ بمصير العلاقة بين العراقي وتركيا يعد امر صعب وذلك لان تاريخ العلاقة بين الدولتين متقلب وغير واضح المعالم ، بالرغم ما يجمع الدولتين من مصالح مشتركة اهمها التقارب الجغرافي والتاريخ والاجتماعي والمصالح السياسية والاقتصادية المتبادلة بين الدولتين الامر الذي يحتم على صناع القرار في كلا الدولتين ان يضعن هذي الامور امامهم ويعمل على تلاقي الفرص وتقارب العلاقة بدل الابتعاد والقطعية الامر الذي لا يخدم الطرفين وان تحقيق المصالح المشروعة لا يعني بالضرورة ايذاء طرف لأخر بل لا بد من النظر الى فرص الامن والاستقرار بما يخدم الاخر ، وبهذه الواقعية فقط يمكن حل مشكلة المياه وضمان استمرار العلاقة بين الدولتين، لاسيما ان ازمة المياه في العراق تعد احد اهم المشاكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي وبالذات القطاع الزراعي وذلك لان العراق كان وما زال يعد بلد زراعي ، وان مشكله المياه كبيره ان لم تكت واضحة اليوم فأنها سوف تكون واضحة وخطيرة مستقبلا ، اذ ان قسما كبير من الباحثين

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

والمحللين السياسيين يطلقون على الالفية الثالثة بالحقبة المائية بدلا من الحقبة النفطية التي اتصفت بها السنوات السابقة، والسبب في ذلك يعود الى ان المورد المائي وما ينجم عنه من مشكلات هو واحد من اهم القضايا التي تواجه العراق حاضرا ومستقبلا، لذلك لا بد ان نعرف الخطر القادم ومواجهته بالفعل ووضع المعالجات اللازمة . ومع ذلك يمكن ان نضع التصورات الحالية والمحتملة لحل مشكلة المياه قد باتت اكثر صعوبة في ظل محاولة اطراف اقليمية ودولية التدخل وابقاء الازمة دون حلول مرضية لكلا الطرفين وان احتمال المواجهة العسكرية بين البلدين يعد امر مستبعد على المدى القريب والمتوسط، وذلك لان الاوضاع الداخلي للعراق وما مر به من ظروف سياسية واقتصادية وامنية ادت الى ان يكون بأضعف حالاته ، وهو ما يعني عدم قدرته على التصعيد مع الجانب التركي، لاسيما وان هنالك الكثير من التقصير واحيانا الفشل على مستوى استثمار المياه الداخلة للعراق وذهاب معظمها هدرا في مياه الخليج العربي[٢٦].

الخاتمة:

بناء على ما تقدم تبين ان موضوع الموارد المائية سيحظى بأهمية كبيرة لمختلف دول العالم وبالذات حوضي دجلة والفرات وذلك لعده امور منها زيادة عدد السكاني الامر الذي سيودي بدوره الى زيادة الطلب على المياه لمختلف الاستخدامات ، كما ان العراق يواجه مشكلة تتمثل في ان معظم منابع نهري دجلة والفرات تقع خارج حدود الدولة الامر الذي شكل عامل ضغط جيوبولتكي من قبل دولة المنبع تركيا، وان القوانين الموقعة بين الدولتين لم تطبق من جانب تركيا، بالإضافة الى ذلك فان التكنولوجية الحديثة ساعدت تركيا على اقامة العديد من السدود العملاقة على نهري دجلة والفرات الامر الذي مكنها من توفير كميات كبيرة من المياه لأجل استخدامها في الري والكهرباء ، وعليه اصبح بمقدور تركيا استثمار مياه النهرين والسيطرة عليها دون ان تراعي حقوق الاخرين، الامر الذي حتم على العراق وضع استراتيجية ملائمة لمواجهة هذه التحديات المائية التركية وذلك من خلال بناء المزيد من الخزانات والسدود ، والاستفادة من مياه الامطار الجوفية، وترشيد الاستهلاك المائي بأشكاله المختلفة سواء الزراعي او الصناعي او المنزلي. خصوصا بعد اتضاح المنهجية التركية لاستخدام المياه والتي تتمثل في استخدام المياه لغرض ابتزاز العراق والضغط عليه لتحقيق معادلة المياه مقابل النفط ، ولذلك ترفض تركيا مبدا القسمة العادلة لتوزيع المياه وحل المشكلة وفق مبادئ القانون الدولي ومواصلة مشروعها الكبير على نهري دجلة والفرات دون الاهتمام لأثاره السلبية حاضرا ومستقبلا على العراق.

الاستنتاجات:

١- تعد مشكلة المياه من اهم العقبات الاساسية في العلاقات العراقية والتركية والتي لم تحل بل ازدادت تعقيدا، خصوصا في ظل قيام تركيا بأنشاء العديد من السدود والخزانات على نهري دجلة والفرات ، وان جوهر هذه المشكلة يكمن في اهمال تركيا لحقوق العراق في مياه النهرين، وتنظر لهما على انهما حوض واحد. فتركيا تعد المنبع ولها الحق في التصرف بمياههما وفق ما تريده في المقابل ينظر العراق على ان النهرين حوضين مختلفين، وان لدول المصب والدول المار بأراضيها الحق في الحصول على نسبه من مياههما وفقا للقوانين الدولية.

٢- اوضحت الدراسة ان تركيا تعمل من خلال سياستها المائية التقشفية الى التأثير على كمية المياه الواردة للعراق مما يعني ان العراق سيمر بأزمة مائية نتيجة اختلال التوازن بين ما و متاح من المياه والطلب عليها مستقبلا ، الامر الذي يتطلب وضع حلول لمواجهة هذا التحدي الخطير.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

٣- ان تركيا تتعامل مع مياه نهري دجلة والفرات من منطلق الحسابات السياسية – الاستراتيجية ، فتعمل على استخدام إن المياه كسلاح ووسيلة فاعلة ممكن استخدامها لتحقق مصالحها، وبذلك تعاملت مع النهرين كمياه عابرة للحدود ونزعت عنهما الصفة الدولية.

٤- تفاقم أزمة المياه في العراق وذلك لعده اسباب منها قله المياه وتلوثها وزياده عدد السكان ، وارتفاع نسبة التصحر والتغيرات المناخية، بالإضافة إلى ذلك أن عدم الاستقرار الداخلي والانقسامات السياسية، والفساد في الحكومات المتعاقبة الامر الذي ادى الى ضعف الإدارة الجيدة للمياه.

٥- ضعف اجراءات السياسة المائية العراقية لمخاطر العجز المائي والتي تتمثل في غياب المشاريع الاستراتيجية من السدود والخزانات الحديثة مقارنة مع تركيا.

المصادر:

١-احمد الدباغ، ازمة المياه في العراق ، ٢٠٢٢/٧/٢٧ ، متاح على الرابط:
https://www. noonpost.Com/content/٢٩٢٠٥
٢-احمد محمد علي، التوجهات العقائدية لتركيا تجاه دول الجوار الاقليمي: العراق نموذجا، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين، العدد٦٨، بغداد، ٢٠٠٢.
٣-بهزر جعفر، ازمة نقص المياه في العراق: مخاطرها، مظاهرها، واليات التعامل معها،٢٠٢٢/٧/٤، متاح على الرابط:https://shafaq.com/ar%D9%85%D9%82%D9%80%D8%A7%D9%
٤- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الاحصاءات البيئية، الاحصاءات البيئية للعراق كمية ونوعية المياه لسنه ٢٠١٨، ٢٠١٩.
٥-جمهورية العراق، وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الاحصاءات البيئية ، المؤشرات الزراعية لسنه ٢٠١٩، كانون الاول، ٢٠٢٠.
٦- حميد نعمة الصالحي، الامن المائي في العراق، مركز رواق بغداد ،٢٠٢٢/٧/٥، متاح على الرابط:
https://rewaqbaghdad.Org/home/ViewArticlesNews/٧٧
٧-رياض مهدي الزبيدي ،الاء طالب خلف، مستقبل النزاع على المياه بين العراق وتركيا-التحديات والحلول، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد١٧، العراق،٢٠١٩.
٨-سيد حامد حسيني ، تحديات الامن المائي في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية /جامعة كربلاء، ٢٠٢٢/٧/٥، متاح على الرابط: iq/wp/blog/٢٠٢٢/٠١/٢٥/%D٨٪AA%.uokerbala.edu. http://kerbalacss
٩-سلمان علي حسين، المياه في العلاقات العراقية التركية، مجلة قضايا سياسية ، العدد٥٩، بغداد ، ٢٠١٩.
١٠- صفا خالد، مشكله مياه العراق: اوراق الضغط على تركيا، ٢٠٢٢/٧/٢٦، متاح على الرابط :
https://assafirarabi.com
١١-صبحي فاروق صبحي، سياسة تركيا المائية حيال العراق واثرها في تطور العلاقات الثنائية ،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، العدد١٣، العراق، ٢٠١٥.
١٢- عبدالكريم جبار، المشاريع المائية التركية والايرانية وانعكاسها على الوضع المائي والغذائي والبيئي ،٢٠٢٢/٧/٢٥، متاح على الرابط: https://iraqeconmists.net
١٣- فرح عبدالكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا(٢٠٠٣-٢٠١٤)، رساله ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن ، ٢٠١٤.

ISSN–2536–0027

١٤-فاضل جواد دهش، منى رزاق يوسف، دور السياسة المائية التركية في تفاقم ازمه المياه في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد٣٨، العراق،٢٠٢٠.
١٥- لؤي علي الدلوي ، تأثير العلاقات الثنائية التركية العراقية على علاقاتهم المائية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم الانسانية، العدد٢٧، العراق ،٢٠٢٢.
١٦-فاضل حسن كطافة الياسري، متغير المياه في العلاقات المكانية بين العراق ودول الجوار (سوريا-تركيا)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء ، المجلد١٤، العدد١، ٢٠١٦.

١٧-عبدالكريم جبار، المشاريع المائية التركية والايرانية وانعكاسها على الوضع المائي والغذائي والبيئي، ٢٠٢٢/٧/٢٥، متاح على الرابط :https://iraqieconomistscom.net. https://assafirarabi
١٨-محمد فلاح عواد ، التوقعات المستقبلية للمياه السطحية في حوض الفرات داخل العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٩.

---

(١)سلمان علي حسين، المياه في العلاقات العراقية التركية، مجلة قضايا سياسية ، العدد٥٩، بغداد ، ٢٠١٩،ص٣.
(٢)احمد الدباغ، ازمة المياه في العراق ، ٢٠٢٢/٧/٢٧ ، متاح على الرابط:
https://www. noonpost.Com/content/٢٩٢٠٥
(٣)فرح عبدالكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا(٢٠٠٣-٢٠١٤)، رساله ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن ، ٢٠١٤، ص١٣٢-١٣٤.
(٤)سلمان علي حسين، المياه في العلاقات العراقية التركية، مصدر سابق، ص٣.
(٥) عادل فاخر، اتفاق جديد بين العراق وتركيا حول المياه، ٢٠٢٢/٧/٢٩، متاح على الرابط:
https://www.scidev.Net/mena/news/new-agreement-between-iraq-
(٦)سلمان علي حسين، المياه في العلاقات العراقية التركية، مصدر سبق ذكره ،ص١٧.
(٧)فرح عبدالكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا(٢٠٠٣-٢٠١٤)، مصدر سابق، ص١٣٤.
(٨)لؤي علي الدلوي ، تأثير العلاقات الثنائية التركية العراقية على علاقاتهم المائية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم الانسانية، العدد٢٧، العراق ،٢٠٢٢، ص١٨٩-١٩٠.
(٩)بهزر جعفر، ازمة نقص المياه في العراق: مخاطرها، مظاهرها، واليات التعامل معها،٢٠٢٢/٧/٤، متاح على الرابط:https://shafaq.com/ar%D٩٪٨٥٪D٩٪٨٢٪D٩٪٨٠٪D٨٪A٧٪D٩٪
(١٠)عبدالكريم جبار، المشاريع المائية التركية والايرانية وانعكاسها على الوضع المائي والغذائي والبيئي، ٢٠٢٢/٧/٢٥، متاح على الرابط :https://iraqieconomists.net
(١١)صفا خالد، مشكله مياه العراق: اوراق الضغط على تركيا، ٢٠٢٢/٧/٢٦، متاح على الرابط :
https://assafirarabi.com
(١٢)سيد حامد حسيني ، تحديات الامن المائي في العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية /جامعة كربلاء، ٢٠٢٢/٧/٥، متاح على الرابطhttp://kerbalacss.uokerbala.edu.: iq/wp/blog/٢٠٢٢/٠١/٢٥/%D٨٪AA
(١٣)حميد نعمة الصالحي، الامن المائي في العراق، مركز رواق بغداد ،٢٠٢٢/٧/٥، متاح على الرابط:
https://rewaqbaghdad.Org/home/ViewArticlesNews/٧٧
(١٤)بهزر جعفر ، ازمة نقص المياه في العراق: مخاطرها ، مظاهرها، واليات التعامل معها، مصدر سابق.
(١٥)احمد محمد علي، التوجهات العقائدية لتركيا تجاه دول الجوار الاقليمي: العراق نموذجا، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين، العدد٦٨، بغداد، ٢٠٠٢، ص١١٦.
(١٦)فرح عبدالكريم محمد، النزاع على المياه بين العراق وتركيا(٢٠٠٣-٢٠١٤)، مصدر سابق، ص٣٠.
(١٧)عبدالكريم جبار، المشاريع المائية التركية والايرانية وانعكاسها على الوضع المائي والغذائي والبيئي ٢٠٢٢/٧/٢٥، متاح على الرابط :https://iraqeconmists.net

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد الرابع الثلاثون – حزيران ٢٠٢٤– ذي الحجة ١٤٤٥
ISSN–2536–0027

(١٨) فرح عبدالكريم ،مصدر سبق ذكره، ص١٣٢.
(١٩)فاضل جواد دهش، منى رزاق يوسف، دور السياسة المائية التركية في تفاقم ازمه المياه في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد٣٨، العراق،٢٠٢٠،ص٤١٣.
(٢٠)سلمان علي حسين، المياه في العلاقات العراقية التركية، مصدر سابق ،ص١٩.
(٢١)جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الاحصاءات البيئية، الاحصاءات البيئية للعراق كمية ونوعية المياه لسنه ٢٠١٨، ٢٠١٩،ص١٩.
(٢٢)جمهورية العراق، وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ، قسم الاحصاءات البيئية ، المؤشرات الزراعية لسنه ٢٠١٩، كانون الاول، ٢٠٢٠،ص٨.
(٢٣)محمد فلاح عواد ، التوقعات المستقبلية للمياه السطحية في حوض الفرات داخل العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة البصرة، ٢٠١٩،ص١١٥.
(٢٤)فاضل حسن كطافة الياسري، متغير المياه في العلاقات المكانية بين العراق ودول الجوار (سوريا-تركيا)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، جامعة كربلاء ، المجلد١٤، العدد١، ٢٠١٦،ص٩٤.
(٢٥)صبحي فاروق صبحي، سياسة تركيا المائية حيال العراق واثرها في تطور العلاقات الثنائية ،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، العدد١٣، العراق، ٢٠١٥،ص٥١٥.
(٢٦)رياض مهدي الزبيدي ،الاء طالب خلف، مستقبل النزاع على المياه بين العراق وتركيا-التحديات والحلول، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد١٧، العراق،٢٠١٩ ،ص٤٥.